مدار
المنتصف الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢١/١٠/٥ الموافق ٢٨ صفر ١٤٤٣هـ العدد ٥١٠ السنة التاسعة عشرة

«الأيباك» أم «الأفنجيليون»... اليهود أم المسيحيون؟ من هو اللوبي الأكثر دعماً لإسرائيل في الولايات المتحدة؟

صفحة (٢)

دراسة جديدة حول التحدّيات الماثلة أمام أمن إسرائيل القومي: ما يجري في المجتمع العربي في الداخل تحدّ استراتيجي من الدرجة الأولى!

صفحة (٣)

المنتصف الاسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

دورة الكنيست الشتوية: اندفاعة في القوانين العنصرية.

مع افتتاح الدورة الشتوية: ٨٨ مشروع قانون عنصري وداعم للاحتلال على أجندة الكنيست الإسرائيلي!

كتب برهوم جرايسي:

يفتتح الكنيست الإسرائيلي اليوم (الرابع من تشرين الأول) دورته الشتوية، التي من المُفترض أن تستمرّ ستّة أشهر، وهي الدورة الأطول من بين دورتي البرلمان السنوية. وستكون هذه الدورة امتحاناً جدّياً لمدى تماسك الائتلاف الحكومي الحالي، وقدرته على تحدّي المعارضة غير المتماسكة، وأيضاً قدرته على عدم إحداث تشقّقات في الائتلاف، والمهمة الأكبر الماثلة أمام الحكومة هي تمرير الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل.

وتبيّن من مسح لمشاريع القوانين التي أُدرجت على جدول أعمال الكنيست في الدورة الصيفية الماضية (٣ أشهر)، وجود ٨٨ مشروع قانون عنصرياً وداعماً للاحتلال والاستيطان على الأقل، وعدد منها سيتم طرحه للتصويت عليه خلال فترة الدورة الجديدة.

وحتى الآن لا يبدو أنّ إقرار الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل، سيكون سبباً لإسقاط الحكومة، حيث أنه لم تسقط أي حكومة بسبب خلاف حول توزيع الميزانية العامة إلى الآن، وقد نجحت هذه الحكومة في تمرير الميزانية بالقراءة الأولى في الكنيست، مطلع شهر أيلول الماضي، بسهولة ودون عقبات من الائتلاف. ورغم هذا، فإنّ هذه المهمّة لن تكون سهلة أمام الحكومة، وستُظهر أزمات محدودة، وقابلة للحلّ، حتى تستطيع الحكومة مواصلة عملها، هذا إذا لم تحدث مفاجآت جديدة.

كذلك، وفي فترة الدورة الشتوية، سيكون هناك بعض التحدّيات التي لا يُمكن إغفالها أمام الحكومة، بالذات في مجال التشريعات؛ فالحكومة التي ترتكز على أغلبية هشّة سيكون من الصعب عليها تمرير قوانين خلافية، كتلك التي تسعى كتل اليمين الاستيطاني لمعارضتها من باب المُناكفة، لإظهار الحكومة ضعيفة، كما جرى مع تمديد سريان القانون الذي يحرم العائلات الفلسطينية من لمّ الشمل.

التحدي الآخر، ولربما لن يكون كبيرًا، هو مبادرات كُتل المعارضة من اليمين الاستيطاني لطرح مشاريع قوانين ذات طابع عنصري وداعم للاحتلال والاستيطان، لغرض شقّ الائتلاف، إلّا أنه، وكما ذُكر في تقارير سابقة، فإن تصويت كتل المعارضة تلك ضدّ تمديد سريان قانون الحرمان من لمّ الشمل، ألغى حرج نواب اليمين الاستيطاني في الائتلاف الحاكم، إذا ما صوتوا ضد مشاريع المعارضة.

فيما يتعلّق بالموقف من هذه القوانين العنصرية، فإن القائمة المشتركة ستصوّت ضدّها، الأمر الذي سيزيد من النسبة المُعارضة لهذه القوانين؛ ٥٣ مقابل ٦٧ نائباً، في حال بقي الائتلاف متماسكاً.

٨٨ مشروع قانون عنصري وداعم للاحتلال

في تلخيص أجريناه في مركز «مدار» ضمن مشروع الراصد القانوني والسياسي للدورة الصيفية التي انتهت في مطلع شهر آب الماضي، فإنّ أعضاء الكنيست من كتل اليمين الاستيطاني، واليمين بشكل عام، قدّموا على الأقل ٨٨ مشروع قانون عنصرياً وداعماً للاحتلال والاستيطان، منذ مطلع شهر أيار الماضي ٢٠٢١، وحتى مطلع شهر آب الماضي، وهي الدورة الصيفية الأولى للكنيست. هذا العدد يُسجّل ذروة جديدة في انهماك النواب وتسابقهم على طرح قوانين شديدة العنصرية، ومنها ما لم يتم طرحه سابقاً، الأمر الذي يعكس حالة التطرّف المستفحلة في الشارع الإسرائيلي عموماً، وفي الكنيست على وجه التحديد.

يُمكن القول، وبناءً على التقارير الدورية التي بدأنا في مركز «مدار» بإصدارها بعد انتخابات ٢٠١٥، ضمن مشروع رصد القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، أن هذه الفئة من القوانين تشهد ذروتها، فمثلا؛ في العام البرلماني الأول للدورة البرلمانية الـ ٢٠ (٢٠١٥- ٢٠١٩)؛ أي العام البرلماني الذي يشمل الدورتين الصيفية والشتوية، بادر النواب وحكومتهم إلى ٦٦ مشروع قانون عنصرياً وداعماً للاحتلال، وقد أشرنا في ذلك التقرير الدوري الأول إلى أن ذلك يُسجّل ذروة غير مسبوقة في عدد مشاريع القوانين؛ حيث أن الكنيست أقرّ في العام البرلماني الأول المذكور ست قوانين بشكل نهائي، عدا عن القوانين التي دخلت مسار التشريع، وانتهت الولاية الـ ٢٠ للكنيست (أربع سنوات) بطرح قُرابة ٢٤٠ مشروع قانون من هذه الفئة، من النواب والحكومة، تم إقرار ٤١ قانوناً منها بشكل نهائي، وهذا أيضاً مثّل أيضًا ذروة غير مسبوقة منذ العام ١٩٤٨.

وحتى نهاية الدورة الصيفية، وبعد مرور ثلاثة أشهر على بدء السماح للنواب بطرح مشاريع قوانين على جدول أعمال الكنيست، قدّم النواب ٢١٨٦ مشروع قانون في مواضيع مُختلفة، اتضح وجود ٨٨ مشروع قانون من بينها تنتمي لهذه الفئة. وفي الإحصاء الذي أجريناه، تبيّن أن ٢٥ مشروع قانون منها يتحدّث عن «الضم المباشر» لأنحاء مختلفة في الضفة الغربية المحتلّة، و١٠ قوانين تتحدّث عن «الضم الزاحف». تجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين مكرّرة، لذلك، نقوم بإدراجها في صفحة رصد القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، في الموقع الرسمي لمركز «مدار»، بهدف عرض حجم الحراك البرلماني حول كل القوانين التي تنتمي لهذه الفئة، من باب التوثيق؛ إذ يُوضّح عدد النواب الذين يُشاركون في ذلك من جهة، ولأنه ليس من المعلوم أياً من تلك المشاريع سيحاول المُبادر/ة عرضه لبدء مسار التشريع فيه من جهةٍ أخرى.

في المبادرة لقوانين الضمّ، نرى أن بعضهم أصبحوا وزراء، علمًا أن غالبية المبادرون من كتل اليمين الاستيطاني، باستثناء كتلة «إسرائيل بيتنا»، التي قد تكون لها مبادرة بهذا الشأن لاحقاً، ولكن حتى نهاية الدورة الصيفية لهذا العام، لم يُسجّل أيّ من نوابها مُبادرة أو مُشاركة في مبادرة لقوانين «الضم».

الأمر البارز في مشاريع قوانين «الضمّ المباشر» هو المشاركة الواسعة لنواب كتلتي المتدينين المتزمّتين؛ الحريديم (شاس ويهودوت هتوراة)، وهذا كان قائماً في السنوات القليلة الأخيرة أيضًا، وهذه المشاركة آخذة في الاتّساع، فقد برز في هذه المبادرات مشروع القانون الذي قدّمه الزعيم السياسي لحركة «شاس»، الوزير السابق آرييه درعي، من خلال طرح مشروع قانون لضمّ منطقة غور الأردن، ومعه ٢٧ نائباً مشاركين له (كلّ نواب «كتلة شاس») وعددهم بالمُجمل مع درعي ٩ نواب، و١٥ نائباً من كتلة الليكود، وثلاث نواب من كتلة «الصهيونية الدينية».

إجمالاً؛ إن كتلتي الحريديم تتوغلان أكثر فأكثر في سياسات اليمين الاستيطاني، وتشاركان في السنوات الأخيرة في سلسلة مبادرات لقوانين عنصرية وداعمة للاحتلال والاستيطان، بما في ذلك العقوبات الجماعية. وفي الولاية الجارية، نرى أيضاً مبادرات فيها تمييز عنصري ضدّ الفلسطينيين في إسرائيل، لكن مبادرة آرييه درعي بالذات، تكتسب أهمية هنا، بسبب مكانة الأخير المتقدّمة في الحلبة السياسية ككل، حيث أنها لم تأتِ من فراغ، ولا كمبادرة إعلان موقف؛ فمبادرة درعي، وبالذات فيما يتعلّق بغور الأردن، تهدف إلى تحدي الائتلاف الحاكم؛ في الوقت الذي تدعو البرامج السياسية لأحزاب ٤٤ نائباً فيه من أصل ائتلاف يضم ٦١ نائباً إلى «ضم» منطقة غور الأردن المحتلة في الضفة لتكون جزءاً من إسرائيل (كتل: «يوجد مستقبل»- ١٧ نائباً، و«أزرق أبيض»- ٨ نواب، و«إسرائيل بيتنا»- ٧ نواب، و«يمينا»- ٦ نواب (من دون النائب المنشق المؤيد بطبيعة الحال)، و«أمل جديد»- ٦ نواب). لذلك، من المتوقّع أن نرى درعي يطرح هذه المبادرة لاحقاً على الهيئة العامة للكنيست، في حال قرّر تصعيد المواجهة مع الحكومة التي يُعارضها ويتخوّف من سياساتها المالية تجاه مؤسسات الحريديم الدينية والتعليمية وغيرها.

أما قوانين «الضم غير المباشر»، فغالبيتها جاءت لتسدّ «الثغرة القانونية» التي نشأت بعد أن قرّرت المحكمة العليا عدم دستورية ما يُسمى «قانون التسوية»، وهو قانون سلب ونهب الأراضي الفلسطينية التي استولى عليها المستوطنون وأقاموا عليها بؤراً استيطانية، أقرّه الكنيست في شهر شباط ٢٠١٦، وألغته المحكمة العليا بعد ثلاث سنوات من يوم إقراره، بعد أن تم تقديم عدّة التماسات ضدّه. جدير بالذكر أن توقيت قرار المحكمة العليا لم يكُن صدفة؛ فقد جاء بعد أسابيع قليلة من إعلان إدارة دونالد ترامب يوم ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٩، عمّا تُسمى «صفقة القرن»، التي تفسح المجال أمام الحكومة الإسرائيلية لضمّ أكثر من ٦٠٪ من مساحة الضفة المحتلّة، ولو تم تطبيق ما ورد فيها لكان «قانون التسوية» زائداً حينها. وبعد أن تعثّر تطبيق تلك «الصفقة»، يُبادر نواب اليمين الاستيطاني إلى سلسلة مشاريع قوانين، تهدف إلى تجميد كل القرارات القضائية أو الإدارية، التي صدرت ضدّ بعض البؤر الاستيطانية، إلى حين أن تقوم الحكومة بالبتّ بشأنها.

أما بخصوص ما تبقّى من قوانين «الضم غير المباشر»، فنرى أن أحدها يُنظّم مسألة منح أو عدم منح الإقامة أو المواطنة للفلسطينيين في المناطق التي ستضمّها إسرائيل، وأيضاً فرض أنظمة قانونية إسرائيلية على جوانب الحياة في الضفة، وعلى المسجد الأقصى المبارك، والحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل. وهناك أيضًا قانون يُلغي ما تُسمّى بـ «الإدارة المدنية»، ونقل صلاحياتها للحكومة مباشرة، وآخر يقضي بإقامة محكمة خاصة للبتّ في قضايا الأرض في الضفة الغربية المحتلّة.

من بين فئة القوانين هذه، هناك ١٨ مشروع قانون ينصّ على تشديد العقوبات، وفرض عقوبات جماعية على أهالي المقاومين، وأيضاً عقوبات مالية واقتصادية، وغيرها من القوانين؛ فقد تم طرح ٨ مشاريع قوانين تدعو إلى طرد عائلات المقاومين الفلسطينيين خارج «الوطن»، خاصّة كل من يُظهر دعمه وتأييده لابن العائلة، الذي أدانته المحاكمة العسكرية بما تصفه إسرائيل وفق قاموسها بـ «الإرهاب». ومن هذه القوانين ما يدعو إلى إلغاء مواطنة المقاوم، وهذا يتعلّق بالفلسطينيين في إسرائيل، أو إلغاء الإقامة، وهذا يتعلّق بأهالي القدس، وقوانين أخرى تدعو إلى الطرد خارج فلسطين التاريخية، جدير بالذكر أن مثل مشاريع القوانين هذه ظهر في الولاية الـ ٢٠ بكثرة.

تم طرح ٥ مشاريع قوانين تدعو إلى اتخاذ إجراءات عقابية اقتصادية ضدّ عائلة المقاومين، مثل مصادرة الأموال، أو مصادرة المخصّصات التي تصل العائلة من السلطة الفلسطينية ومنظّمة التحرير، والحرمان من المخصّصات الاجتماعية، وهذه الأخيرة حالة متعلّقة بأهالي القدس المحتلة والفلسطينيين في إسرائيل. وقانون واحد من هذه القوانين الخمس يدعو إلى مصادرة صندوق التقاعد الخاص بالمقاوم، وهو قانون يحتاج لتعديلات على قانون التقاعد في حال دخل مسار التشريع.

وطرح مشروعا قانونين يهدفان لرفع القيود على فرض حكم الإعدام على المقاومين الفلسطينيين تحديداً، ما يعني أن سريان قانون الإعدام في حالة القتل على خلفية سياسية وقومية سيقتصر على الفلسطينيين دون سواهم. وحكم الإعدام قائم في قانون المحاكم العسكرية الإسرائيلية، ولكن قانون الإعدام يتطلّب إجماع هيئة القضاة الثلاثة في المحكمة، ولم يصدر قرار نافذ بالإعدام في إسرائيل من مطلع سنوات الخمسين، حينما كان قانون الإعدام موجوداً في القانون المدني.

كما وطُرحت مشاريع قوانين تحاول تضييق احتمالات ترشّح العرب من القوى الوطنية للكنيست، من خلال إضافة شروط أقسى من تلك القائمة، وتتعلّق بشرعية المقاومة الفلسطينية. وهناك مشروع قانون بادر له من بات وزيراً للعدل وقدّمه حين كان نائباً، الوزير جدعون ساعر، والذي يضع فيه ثقل قرار السماح بمشاركة قائمة انتخابية بيد لجنة الانتخابات المركزية المكونة من الكتل البرلمانية التي شكّلت الكنيست المنتهية ولايته، في حين يكون من الصعب على المحكمة العليا نقض قرار اتخذته اللجنة، إذ يطلب القانون أن تكون هيئة القضاة لا تقل عن ٩ قضاة من أصل ١٥ قاضياً، وأن قرار النقض يكون بأغلبية ثُلثي هيئة القضاة، استناداً لتركيبة المحكمة العليا التي باتت بغالبيتها من اليمين واليمين المتشدّد.

كذلك فإن أحد القوانين يُحاول حرمان الفلسطينيين في إسرائيل والقدس المحتلّة من رفع العلم الفلسطيني، تحت صيغة «منع رفع أعلام دول وكيانات سياسية ليست ودية»!

المُبادرون للقوانين

بدأ إدراج مشاريع القوانين رسمياً على جدول أعمال الكنيست في مطلع شهر أيار، أي بعد شهر على بدء الولاية البرلمانية الـ ٢٤، بموجب الأنظمة التي تتطلّب وقتاً حتى تصادق طواقم الاستشارة القضائية على مشاريع القوانين، ثم ضمان وجود هيئة رئاسة كنيست حتى تُصادق على القوانين ومنحها رقماً تسلسلياً. ومن المهم الإشارة إلى أن إدراج مشاريع القوانين هي عملية إيداع في الكنيست، ولا يعني ذلك أن كل مشاريع القوانين التي يتم إيداعها ستصل ذات يوم إلى الهيئة العامة للكنيست والدخول إلى مسار التشريع.

كما ذكرنا سابقاً، فقد مرّ ٨٢ يوماً- من يوم الانتخابات- حتى صوّت الكنيست على حكومة جديدة، وخلال هذه الفترة انتقل تكليف تشكيل الحكومة من بنيامين نتنياهو إلى يائير لبيد. وغالبية الفريق الذي يجلس اليوم في الحكومة كان في صفوف المعارضة، أو أن نوابه لم يكونوا واثقين من توليهم مناصب وزارية لاحقاً. لذا نرى بين المبادرين من باتوا وزراء، ومنهم وزراء الصف الأول في الحكومة، مثل من أصبح وزير العدل جدعون ساعر، ووزيرة الداخلية أييليت شاكيد، وغيرهما. وبحسب أنظمة الكنيست، فإنه لا يجوز للوزير أو نائب الوزير أن يُقدّم مشاريع قوانين خاصّة، لذلك؛ فإن مشاريع القوانين التي فاموا بتقديمها، تُصبح على اسم شركائهم في مبادرة القوانين، إذا لم يتولوا مناصب وزارية هم أيضاً. يبقى القول أن المبادرات لمشاريع القوانين تعكس عادة أجندة النائب على جميع المستويات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبضمنها ما يتعلّق بمسألة الحريات وأسس النظام الديمقراطي.

كلمة في البداية

«تجاهُل بينيت الفلسطينيين لن يُزيل القضية الفلسطينية عن جدول الأعمال»!

بقلم: أنطوان شلحت

أول ما ينبغي أن نستنتجه من سيلِ الانتقادات التي وُجِّهت في معظم وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (يوم ٢٧ أيلول ٢٠٢١) وتجاهل فيه الفلسطينيين وقضيتهم والاحتلال الجاثم على أراضيهم ووطنهم، هو أن قضية فلسطين ستبقى حاضرة بالرغم من كل الظروف المُحيطة بها.

وإذا ما جاز لنا أن نُجمل فحوى تلك الانتقادات فبالإمكان أن نفعل ذلك من خلال العبارات التالية؛ إن تجاهُل بينيت الفلسطينيين في خطابه لن يُزيل القضية الفلسطينية عن جدول الأعمال، ولن يساعد أبداً في التخفيف من ألسنة اللهب إزاء إسرائيل، والتي تصدر عن أصوات تقدّمية في العالم، وحتى في داخل الولايات المتحدة نفسها.

وبديهي أن تكون القضية الفلسطينية حاضرة بقوة أحياناً، وقد لا تكون كذلك أحياناً أخرى، تحت تأثير عوامل عديدة، منها ما هو موضوعي مُرتبط بالأوضاع الإقليمية والدولية عموماً، ومنها ما هو ذاتي يُحيل إلى الوضع الفلسطيني خصوصاً.

والحقيقة أنّه ومنذ إلقاء الخطاب المذكور لم تتوقّف الانتقادات، وقد كان بعضها بليغاً؛ إذ أشار إلى أن بينيت تجاوز في تجاهله الفلسطينيين حتى رؤساء حكومة سابقين لم يكونوا أقل تطرّفاً منه، مثل أريئيل شارون وبنيامين نتنياهو. وبطبيعة الحال فإن الذين أشاروا إلى مثل هذا الأمر اقتبسوا عن كل من شارون ونتنياهو تأكيدهما، وبالذات لدى ظهورهما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن إسرائيل ليست في وارد الاستمرار في حُكم الفلسطينيين بالحديد والنار، ولكن من دون أن يُكلّفوا أنفسهم عناء الخوض في إمكانية ترجمة هذه الأقوال إلى أفعال، ومن دون تحجيم هذا التأكيد، وعبر «النأي بالنفس» عن النظر إليه باعتباره للاستهلاك الخارجيّ فقط.

سأكتفي بالتركيز على مسألتين كانتا بمثابة شبه إجماع في صفوف المُنتقدين لخطاب بينيت أمام الأمم المتحدة في الإعلام الإسرائيلي، وكلتاهما تُؤكّدان على الاستنتاج المذكور أعلاه:

المسألة الأولى؛ ما يُوصف بأنه انقلاب مهم في أوساط واسعة من الرأي العام العالمي ولا سيّما في الغرب لمصلحة الفلسطينيين وقضيتهم. وقد سبق لعدد من الباحثين العرب أن أشاروا إلى أنّ بعض هذا التغيير ناجم، في العُمق، عن أسباب كثيرة من بينها صعود أجيال جديدة أكثر أخلاقية وأقل أيديولوجية في تعاملها مع قضايا العالم. ومن المُلاحظ أن ثمّة تركيزاً كبيراً على ما يجري داخل الولايات المتحدة نفسها والانتقادات الحادّة لإسرائيل وسياستها حيال القضية الفلسطينية وبالأساس في صفوف الحزب الديمقراطي الحاكم في التحليلات الإسرائيلية، كما كشفت قضية تمويل منظومة «القبّة الحديدية» المضادة للصواريخ، على سبيل المثال لا الحصر.

المسألة الثانية؛ تواتر التشديد على أن أحد أهم عناصر قوة القضية الفلسطينية أولاً، وربما دائماً، يكمن في وجود الشعب الفلسطيني على أرضه، وعدم تسليمه بواقع الاحتلال، وعجز الولايات المتحدة وإسرائيل عن فرض إملاءاتهما عليه، حتى في ظلّ الإدارة السابقة في واشنطن برئاسة دونالد ترامب، التي تماهت مع خطاب اليمين الإسرائيلي الجديد وطرحت ما عُرف إعلامياً باسم «صفقة القرن». وما تجدر الإشارة إليه بهذا الشأن، هو أنّ الكثير من التعليقات والتحليلات الإسرائيلية لهبّة الكرامة في أيار ٢٠٢١، أقرّت- ولو ضمنياً- أن أكثر ما كانت تخشاه هو انبعاث روح فلسطينية جديدة ترفض تجزئة الشعب الفلسطيني وتشظية قضيته، وتتبنّى نهج تفكير يُطالب بصوغ استراتيجية تحرّر لتحقيق العدالة في فلسطين.

استنادًا إلى ما تقدّم؛ إنّ هذه المسألة تُساهم بقدر مُعيّن في إثارة جدل داخل إسرائيل، مفاده أنّ القضية الفلسطينية ليست محصّلة وجود احتلال إسرائيلي في أراضي ١٩٦٧ فقط، بل قضية لها جذور أبعد وأعمق من ذلك؛ تعود إلى نكبة ١٩٤٨ وإقامة دولة إسرائيل وما سبق ذلك من صراع الشعب الفلسطيني مع الحركة الصهيونية. وهذا موضوع يحتاج إلى تفصيل أوسع بكثير ممّا تقتضيه هذه الكلمة.

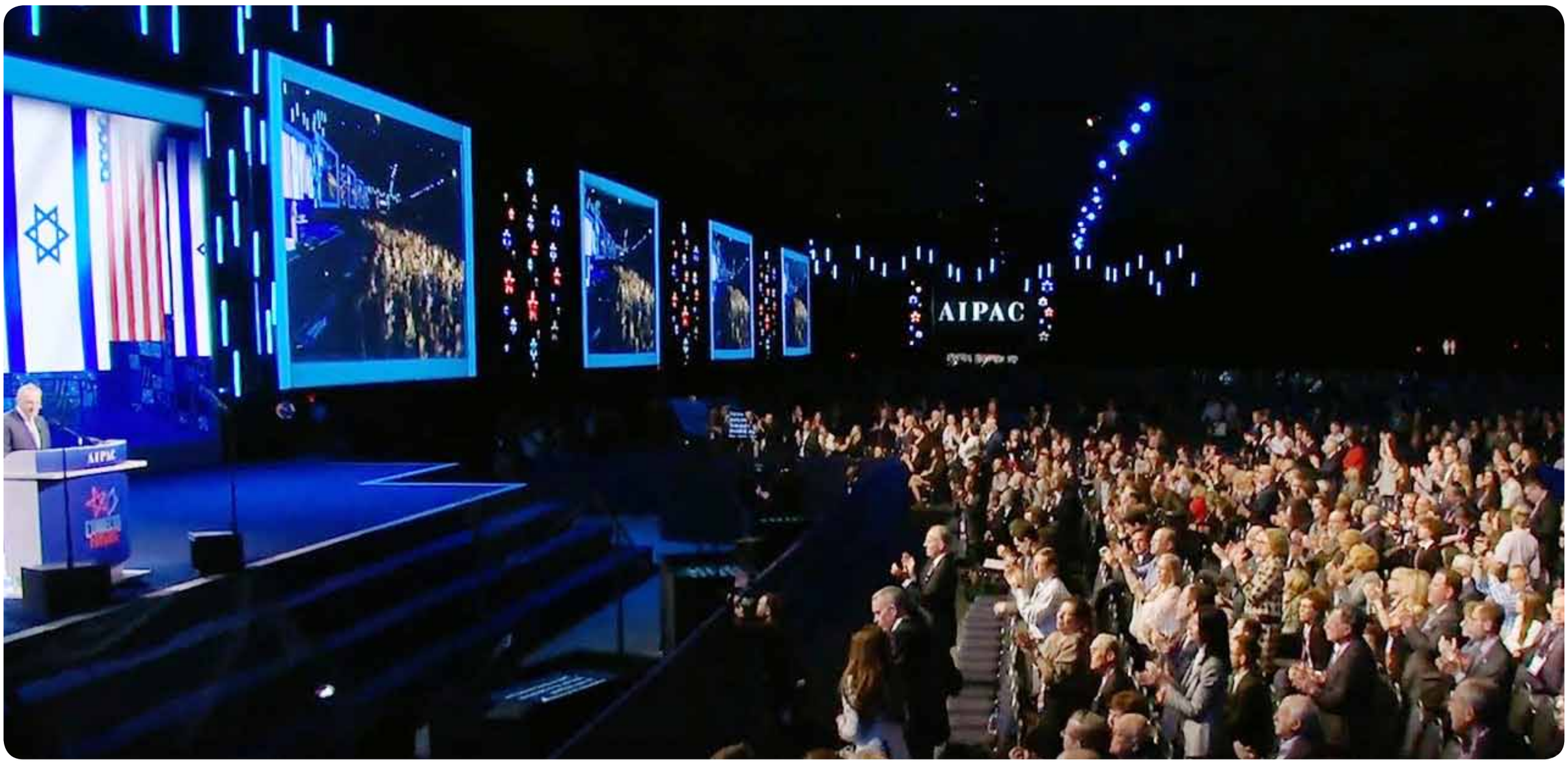

.. من المؤتمر السنوي الحاشد لمنظمة «أيباك».

«الأيباك» أم «الأفنجيليون»... اليهود أم المسيحيون؟ من هو اللوبي الأكثر دعماً لإسرائيل في الولايات المتحدة؟

كتب وليد حبّاس:

في زيارته إلى الولايات المتحدة كانت أمام رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، مهمّة حسّاسة- إلى جانب إلقاء خطاب في الأمم المتحدة- حيث كان عليه أن يُعيد ترميم العلاقة ما بين دولة إسرائيل والحزب الديمقراطي الأمريكي من جهة، وما بين الحزب الديمقراطي الأمريكي و«منظمة الأيباك» اليهودية من جهة ثانية.

«الأيباك» هي اللجنة الأمريكية- الإسرائيلية للشؤون العامة، وهي أكبر لوبي يستخدمه يهود الولايات المتحدة للتأثير على السياسة العامة الأميركية بهدف دعم مصالح إسرائيل. في فترة بنيامين نتنياهو تلقّت الأيباك انتقادات لاذعة من قِبَل أصوات لامعة في الحزب الديمقراطي مثل بيرني ساندرز والسيناتور إليزابيث بيرنر [1]، وقد أثّرت هذه الانتقادات على مكانتها داخل الولايات المتحدة، بسبب انجرارها وراء الأجندة اليمينية المُتطرّفة لنتنياهو وتحالفاته العمياء مع الجمهوريين، خصوصاً في ظلّ وجود إدارة دونالد ترامب في البيت الأبيض.

سنقوم هنا باستعراض خارطة اللوبيات الداعمة لإسرائيل في الولايات المتحدة في العام ٢٠٢١، والتركيز على التصدّعات التي طالت علاقة «الأيباك» مع الحزب الديمقراطي الأميركي الذي يقود الإدارة الأميركية الحالية، بسبب سياسات نتنياهو خلال العقد المنصرم.

منذ تأسيسها في بدايات الخمسينيات من القرن الماضي، تحوّلت «الأيباك» إلى أكبر لوبي مُنظّم ومُناصر لإسرائيل؛ إذ تعتبر نفسها المتحدّث باسم كافة المجموعات اليهودية في الولايات المتحدة، كالسياسيين؛ المنظّمات؛ مجموعات الضغط؛ مراكز الأبحاث؛ الـ (think tanks) والطلاّب. لا تُعتبر «الأيباك» منظّمة يهودية، لكن معظم أعضائها من الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وتحظى بشبكة علاقات تشمل مئات مؤسسات القاعدة، وجيشاً ضخماً من المتبرّعين الأثرياء اليهود وغير اليهود، ولديها حوالي ١٠٠ ألف عضو، و١٧ مكتباً منتشرة في أرجاء الولايات المتحدة، وتمتلك قدرة عالية جداً على تجنيد الأموال وتوظيفها سياسياً داخل الولايات المتحدة، لذلك؛ يعمل كل مُرشّح للرئاسة الأميركية جاهداً لإلقاء خطاب أمام «مؤتمر أيباك السنوي»، والتقرّب من المنظّمة لدعم حملته الانتخابية مُقابل وعود بتقديم مصالح إسرائيل في الشرق الأوسط. أفضل مثال على تغلغل الأيباك في النخبة السياسية العليا في الولايات المتحدة هو عندما استطاعت جمع تواقيع ٤٦٤ عضو كونغرس أميركي في العام ٢٠١١ لحثّ الولايات المتحدة على عرقلة التصويت الأممي بشكل يحول دون انضمام فلسطين كعضو كامل في الأمم المتحدة. [2]

تُعرّف «الأيباك» نفسها على أنها لوبي حيادي فيما يخصّ علاقاتها مع الحكومات الإسرائيلية وكذلك مع الإدارات الأمريكية المختلفة. فيما يخصّ إسرائيل؛ فهي ملتزمة بدعم ومناصرة إسرائيل بصرف النظر عن الأجندة الخاصة للحكومة الإسرائيلية، سواءً أكانت يسارية أو يمينية، أو ائتلافية. أمّا في يخصّ الولايات المتحدة، فقد نجحت «الأيباك» عبر عقود طويلة في تعريف نفسها على أنها لوبي يقف على مسافة آمنة من الحزبين الكبيرين، الديمقراطي والجمهوري؛ حيث أنها حرصت على عدم احتساب نفسها على أي حزب منهما، وربّما لهذا السبب بالتحديد، تدعم «أيباك» كل سياسات إسرائيل، لكنّها تُصرّ دائماً على تبنّي خطاب حلّ الدولتين، على الأقل في بياناتها وليس في ممارساتها، حرصاً منها على عدم إزعاج أعضاء الكونغرس الديمقراطيين الذي يُشكّلون جزءاً أساسياً من شبكة علاقاتها في القمرة العُليا للنخبة السياسية الأمريكية.

ما حصل في فترة حكم نتنياهو الطويلة نسبياً، هو أن أجندته اليمينية المُتطرّفة، أدّت إلى قيامه بمُعاداة الحزب الديمقراطي، فقد قاد حملة لمُناصرة ترامب، الأمر الذي دفع «الأيباك»، التي تُؤيد أي حكومة إسرائيلية بصرف النظر عن أجندتها إلى الانجرار خلفه. وعندما كان جو بايدن نائباً للرئيس باراك أوباما، قاد نتنياهو حملة شرسة ضدّ الاتفاق النووي الإيراني الذي وقّعه أوباما، وقد شملت الحملة هجوماً يمينياً «نتنياهويا» ضدّ كل الديمقراطيين، و«الأيباك» المُلتزمة بدعم سياسات الحكومات الإسرائيلية، قامت بمُناصرة نتنياهو في حملته هذه، الأمر الذي أغضب العديد من الديمقراطيين الذين اعتبروها مُنحازة سياسياً للخط الجمهوري. في السنوات الأخيرة، هناك تصور داخل النخبة السياسية الأميركية بأن «الأيباك» أصبحت لوبي يهودي مُنحاز إلى حزب الليكود في إسرائيل من ناحية، وإلى الجمهوريين والمُحافظين في الولايات المتحدة من جهةٍ أخرى. [3] أمّا الآن، وبعد خروج نتنياهو وترامب من المشهد السياسي، تُحاول «الأيباك»، وربما بجهود من بينيت، ترميم هذه التصدّعات.

لكن على ما يبدو، فإن بينيت الذي سيبذل جهوداً لإعادة تصويب علاقات «الأيباك» بالديمقراطيين، خصوصاً في ظلّ إدارة بايدن، لن يستميت في ذلك؛ فالأيباك لم تعُد الوجهة الأولى لإسرائيل في عصر الانزياح الحادّ تجاه اليمينية والشعبوية والتطرّف الذي يأخذ شكلاً مُحافظاً ودينياً. صحيح أن الأيباك تاريخياً شكّلت حصان طروادة صهيونياً داخل الإدارات الأميركية المُتعاقبة، وأعادت تشكيل سياسات أمريكا الداخلية والخارجية بما يخدم الأجندة الإسرائيلية، إلا أنها لم تعُد أكبر لوبي مُناصر لإسرائيل من داخل الولايات المتحدة اليوم. حيث برز إلى اليمين من «الأيباك» منذ عقد تقريبًا ما يُسمّى باتحاد المسيحيين لأجل إسرائيل (أو ما يُطلق عليه كوفي أو CUFI)؛ ويستند هذا الاتحاد إلى قاعدة عريضة من الأفنجيليين، وبالتحديد من المسيحية الصهيونية. والأفنجيلية؛ باعتبارها المسيحية التبشيرية التي تنشر رسالة المسيح بين الشعوب، تضمّ بداخلها تياراً مسيحياً صهيونياً، خصوصاً في الولايات المتحدة، ويرى هذا التيار أن إقامة إسرائيل في العام ١٩٤٨، وعودة اليهود إلى «أرض الميعاد» مرحلة أساسية لقدوم المسيح المخلص وتدشين نهاية الحياة الدنيا. وعليه؛ تُعتبر المسيحية الصهيونية، والتي أفرزت «الاتحاد المسيحي لأجل إسرائيل»، مُناصرة لإسرائيل الاستيطانية، وتدعم بشدة الاستيطان في الضفة الغربية وإعادة بناء «الهيكل» في القدس. في العام ٢٠٠٦، أعاد المُبشّر الأفنجيلي الصهيوني، جون هيغي، تأسيس الاتحاد الذي ظهر لأول مرة في العام ١٩٧٥، محولاً إيّاه إلى أكبر لوبي أمريكي داعم لإسرائيل. وفي العام ٢٠١٢، أعلن «اتحاد المسيحيين لأجل إسرائيل» عن تخطّيه المليون عضو، وتحول بذلك إلى أكبر لوبي مُناصر لإسرائيل في الولايات المتحدة. اليوم يضّم الاتحاد حوالي ٧ ملايين عضو ويُعتبر، بكلمات نتنياهو، «الصديق الأول لإسرائيل في الولايات المتحدة». [4]

على العكس من «الأيباك» التي تُعتبر لوبي يهودي، فإن «اتحاد المسيحيين لأجل إسرائيل» يضمّ الأفنجيليين من تيار المسيحيين الصهيونيين. وحسب السفير الإسرائيلي السابق لدى واشنطن، رون دريمر، والذي يُعتبر من الموالين المُخلصين لنتنياهو، فإن على إسرائيل أن تُركّز على الأفنجيليين أكثر من تركيزها على اليهود الذي ينتقدون سياساتها المتطرّفة والمُحرجة دولياً بين الفينة والأخرى. ونتنياهو، الذي يمتلك رؤية بعيدة النظر، استخدم «الأيباك» في العديد من المناسبات قبل أن يُهمّشها ويركنها جانباً كخيار ثانٍ، والسبب هو أن «الأيباك» تقوم على لوبي يهودي، وهذا يُشكّل حوالي ثُمن القاعدة الانتخابية في الولايات المتحدة، أمّا الأفنجيليون فيُشكلون أكثر من ربع الناخبين. إضافةً إلى ذلك، فإن حوالي ٧٥٪ من يهود أمريكا المنضوين تحت منظّمة «الأيباك» يُصوتون للديمقراطيين، بينما ٨٠٪ من الأفنجيليين يصوتون لصالح الجمهوريين، الأمر الذي تنبّه له كلّ من نتنياهو وترامب مبكراً. والمسيحية الصهيونية لا تدعم فقط سياسات إسرائيل اليمينية المحافظة؛ وإنّما تتخذ موقفاً واضحاً يُؤيد ضمّ الضفة، وترفض قيام دولة فلسطينية، وتموّل الاستيطان وتغطّي على جرائم الحرب الإسرائيلية، كل ذلك اعتقاداً منها أن دعم إسرائيل بشكل مُنفلت العِقال، هو فريضة دينية مسيحية. كما أن المسيحية الصهيونية لا تدعم سياسة الحكومة الإسرائيلية فحسب؛ بل إنها تلعب دوراً محورياً في إعادة تشكيل إسرائيل من الداخل من خلال دعم منظّمات المجتمع المدني الصهيونية المُحافظة، ودعم مؤسسات ومراكز أبحاث وجمعيات استيطانية داخل إسرائيل والأرض المحتلة. جدير بالذكر أن أحد أهم أباطرة المال في الولايات المتحدة هو من المتبرّعين السخيين في «اتحاد المسيحيين لأجل إسرائيل»، وهو شيلدون أديلسون، مالك الكازينوهات الأمريكية وحليف الأفنجيليين وأحد مموّلي مؤسسات اليمين الجديد في إسرائيل.

عندما يتعلّق الأمر بإسرائيل اليمينية، فإن «اتحاد المسيحيين لأجل إسرائيل» يُعد اللوبي الأهم وليس «الأيباك»، وهذا تطوّر ملموس على العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية لم يأخذ بعد حقّه الكامل من النقاش والبحث، وسيُصدر قريبًا كتاب عن «مركز مدار» يسبر غور هذا الحقل. لكن إذا رغبت إسرائيل بالاعتماد الاستراتيجي على المسيحية الصهيونية، فهذا يعني أنها ستحسم موقعها ضمن الخارطة السياسية الأميركية لصالح الحزب الجمهوري، وستعادي في الوقت نفسه، وكما فعل نتنياهو، كل مرشّح ديمقراطي. يُدرك بينيت أهمية هذا اللوبي المسيحي الصهيوني، لكنه أيضاً أنّ رضا جو بايدن عن حكومته يُعتبر مسألة حيوية لاستمرار الائتلاف الحكومي الضيّق والهشّ. من هنا، يقف بينيت أمام مهمّة صعبة تتمثّل في الحفاظ على «اتحاد المسيحيين لأجل إسرائيل» في نفس الوقت الذي يُحافظ فيه على علاقة وطيدة مع «الأيباك» الذي يميل أكثر للديمقراطيين.

تجدر الإشارة إلى أن الجيل الشاب من المسيحيين الصهيونيين يبدو أكثر انتقاداً لسياسات إسرائيل، صحيح أن اللوبي المسيحي الصهيوني يُعتبر اليوم قوة عظمى في الحياة السياسية الداخلية في الولايات المتحدة، لكن استفتاء قامت به جامعة نورث كارولاينا قبل أشهر أظهر أن فئة الشباب المُنتمي إلى المسيحية الصهيونية بدأت تُراكم وعياً ليبرالياً، وتستفيق على قيم حقوق الإنسان والمساواة، وبالتالي؛ تبدو أقل تعصّباً من الجيل المُخضرم داخل المسيحية الصهيونية. ويُظهر الاستطلاع الذي أُجري على الأفنجيليين الشباب من فئة ١٨-٢٩ عاماً؛ أن حوالي ٣٣٪ فقط منهم أبدوا مُناصرة لدولة إسرائيل وسياساتها، مقابل ٢٤٪ ناصروا الفلسطينيين وحوالي ٤٢٪ وقفوا على الحياد. [5] هذه النسب، تُرشّح حدوث تحولات جذرية داخل الأفنجيلية بشكل عام، والتي ستُلقي بظلالها على تيار المسيحية الصهيونية، أي «الصديق الأول لإسرائيل» كما وصفه نتنياهو. وعليه؛ إذا استمرت هذا النزعة الشبابية في التصاعد، فإنّ قدرة كل من «الأيباك» و«اتحاد المسيحيين لأجل إسرائيل» ستتراجع أمام خطر التحولات التي يقودها جيل الشباب.

على اليسار من «الأيباك» و«اتحاد المسيحيين لأجل إسرائيل»، هناك لوبي آخر داعم لإسرائيل، وقد يكون الأكثر حبّاً لها ولكنه الأكثر انتقاداً لأجندتها اليمينية، وهو اللوبي الذي يُطلق على نفسه اسم «J-street»، ويعتبر لوبي «جي ستريت» صغيراً نسبياً مُقارنة بـ «الأيباك» أو «اتحاد المسيحيين لأجل إسرائيل»، وهو يتبنّى سياسة مُخلصة لإسرائيل، لكنه يعتقد أن حماية إسرائيل والدفاع عن أمنها يأتي من خلال حل الدولتين وإنهاء حالة العداء في الشرق الأوسط، ويعارض الاستيطان في الضفة، ويرفض بشدة «صفقة القرن». ومنظمة «جي ستريت» هي منظّمة صاعدة، وتلهم المزيد من الشباب اليهودي في أمريكا في الآونة الأخيرة، وربّما تكون موطن الجيل الشاب من الأفنجيليين الذي يبدون اليوم أقل تحمّساً لفكرة إسرائيل اليمينية. لكن الافتراض بأن «جي ستريت» سترثُ «الأيباك» أو الأفنجيليين، وتتحول إلى أكبر لوبي مُناصر لإسرائيل هو افتراض هشّ لا يُمكن الاستناد إليه، بناءً على حالة التطرّف اليميني المستمرّة في كل من إسرائيل وأمريكا.

(هوامش)

1. Amir Tibon, “The Democrats Who Are Going to AIPAC – and Those Who Are Staying Away,” Haaretz, 2020, https://bit.ly/3B3vWKj.
2. Connie Bruck, “Friends of Israel,” The New Yorker, 2014, https://www.newyorker.com/magazine/201401/09//friends-israel.
3. Douglas Bloomfield, “Who Are Israel’s Other Lobbies?” Jerusalem Post, 2021, https://www.jpost.com/israel-elections/who-are-israels-other-lobbies-677838.
4. Ibid.
5. Jack Jenkins, “Survey: Young, Diverse Generation of Evangelicals Shows Growing Ambivalence toward Israel,” RNS, 2021, https://bit.ly/3B4EvEq.

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
معنى إسرائيل
يعقوب م. رابكِنْ
ترجمة وتقديم:
حسن خضر

«الأمن الإسرائيلي».. أسئلة مفتوحة على التوسع والمحو.

دراسة جديدة حول التحدّيات الماثلة أمام أمن إسرائيل القومي: ما يجري في المجتمع العربي في الداخل تحدّ استراتيجي من الدرجة الأولى!

خاص بـ«المشهد الإسرائيلي»:

أقرّت دراسة جديدة حول الفرص والتحديات التي تنتظر أمن إسرائيل القومي مع بداية السنة العبرية صدرت هذا الشهر عن «معهد السياسة والاستراتيجيا» في جامعة رايخمان (مركز هيرتسليا المُتعدد المجالات سابقاً) والذي يُديره اللواء الاحتياط عاموس جلعاد- رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقًا، أن السنة العبرية الفائتة اتّسمت باستمرار الواقع الاستراتيجي القائم في الضفة الغربية مقابل تغيُّر سلبي وتفاقُم التهديدات في ساحة غزة.

وأضافت: «بينما استمرّت في الضفة الغربية الصيغة الأساسية التي سمحت لإسرائيل منذ أكثر من عقد باستقرار استراتيجي؛ أي المحافظة على الواقع المدني وتحسينه كقاعدة لهدوء أمني، الأمر الذي أدّى إلى الحيلولة دون وجود تعبئة جماهيرية واسعة للنضال ضد إسرائيل، ظهر في القطاع مسعى حماس المتواصل لتغيير قواعد المعادلة واللعبة ضد إسرائيل والاستمرار في تأجيج الوضع بواسطة العنف، وهو ما يزيد من إمكانية التصعيد في هذه الساحة. وثمّة أمر برز بصورة خاصة في عملية «حارس الأسوار»، وهو أن حماس تُبادر لأول مرة إلى الهجوم، وذلك على خلفية احتكاكات في الضفة الغربية والقدس من دون مواجهة مُسبقة في القطاع، الأمر الذي يطرح تساؤلات بشأن التسوية التي تُحاول إسرائيل الدفع بها قُدماً في الأعوام الأخيرة في مواجهة حماس، ويؤكّد أن زعيم هذه الحركة يحيى السنوار مُستعد للدفع قُدماً بأهداف أيديولوجية من خلال خرق التسوية (مستخدماً أسلوب التجربة والخطأ)، انطلاقاً من الافتراض أنه من الممكن في الوقت الحالي العودة إلى الواقع الذي كان موجوداً قبل عملية «حارس الأسوار» من دون ضرر كبير أو تقديم تنازلات كبيرة، في الأساس في موضوع الأسرى والمفقودين».

ووفقاً للدراسة، فإنه في نظرة إلى الأمام يفرض هذا الواقع على إسرائيل الاستمرار في تعزيز سياستها الحالية إزاء الضفة الغربية، والتي أثبتت فعاليتها في مواجهة أزمات كبيرة (بينها عملية «حارس الأسوار»)، ومن الممكن أن تبقى فعّالة في المدَيين القصير والمتوسط، لكنّها لا تُشكّل بديلاً عن تسوية دائمة في الضفة تعتمد على الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين، وهذا السيناريو بدأ يبتعد مع التمازج الديمغرافي والجغرافي في الضفة الغربية، والذي يُقرّب الطرفين من واقع الدولة الواحدة.

وفي قطاع غزة، أضافت الدراسة، ننصح إسرائيل بالتخلّي عن النموذج الذي ترسّخ في الأعوام الأخيرة للتسوية في ظل الشروط الحالية. يبدو أن هذه التسوية لن تُثمر هدوءاً في المدى البعيد، وبدلاً من ذلك تؤدي إلى استمرار حماس في الاحتكاكات من دون وصولها إلى معركة واسعة النطاق، انطلاقاً من التقدير أنّ هذه الطريقة تُمكّنها من التوصّل إلى انتزاع إنجازات مدنية مهمة من إسرائيل. هذا النمط في سلوك السنوار ليس من المتوقّع أن يتغيّر، وهو ما يفرض على إسرائيل الاستعداد لسيناريو معركة ضد الحركة خلال وقت قريب. في هذا الإطار نوصي بإصلاح الفجوات التي ظهرت خلال عملية «حارس الأسوار»، وفي طليعتها قيام إسرائيل بمبادرة هجومية وإلحاق ضرر جسيم بقيادة حماس، والتمسّك بمواقف صارمة ضمن إطار بلورة التسوية المستقبلية وعدم التساهل كما جرى بعد عملية «حارس الأسوار» بشكل يمكن أن يُلحق الضرر بصورة الردع الإسرائيلية.

من ناحية أخرى، أكّدت الدراسة أن المُنافسة الاستراتيجية المُتعاظمة بين إسرائيل وإيران، بالإضافة إلى وصول إدارة أمريكية جديدة، هما العاملان المركزيان اللذان بلورا النظام الشرق الأوسطي في السنة الماضية. وإلى جانب ذلك، هناك الساحة الفلسطينية القابلة للانفجار في قطاع غزة والضفة الغربية، وتقدُّم عمليات بناء القوة في حزب الله، وخصوصاً مشروع «السلاح الدقيق»، وانتهاء الحرب الأهلية السورية وتمركُز قوات إيرانية وروسية في سورية، والسباق الإقليمي على موارد الطاقة والنفوذ في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، والأزمة الاقتصادية العميقة في لبنان، وجائحة كورونا، والأزمة الاقتصادية الإقليمية المُتعاظمة، وعودة تحدي الجهاد العالمي مع انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، وكل ذلك يُجسّد حجم التغير في المنطقة وتداعياته على أمن إسرائيل القومي.

وأشارت إلى أن إعادة تركيز سلّم أولويات الأمن القومي الأميركي المصحوب بشعور مُتزايد بالأزمة في مواجهة التحدّي الذي تُمثّله الصين وروسيا للنفوذ الأميركي ازداد حدّة خلال الإدارتين الأميركيتين الأخيرتين. وازدياد المنافسة على بلورة نظام عالمي سرّع التوجه نحو شرق آسيا لدى الإدارة الحالية، وانعكس على سياستها وخطواتها في الشرق الأوسط. وضمن هذا الإطار، كان الانسحاب الأميركي من أفغانستان، الذي حظيَ بتأييد الحزبين الكبيرين في واشنطن، قبل كل شيء تعبيراً عن رغبة الإدارة الأميركية في التركيز على التهديدات الاستراتيجية المركزية التي تهدّد أمنها القومي. من ناحية أُخرى، اعتُبر هذا الانسحاب في الشرق الأوسط انتصاراً للمقاومة وتعبيراً عن الصمود ضدّ الإمبريالية الأميركية، وهذا يُمكن أن يؤدي إلى زيادة ضغط إيران وداعش على القوات الأميركية في العراق وسورية بهدف تسريع خروجها من المنطقة. لذا، يتعيّن على الإدارة الأمريكية إعادة تفعيل ضماناتها لأمن حلفائها الإقليميين وبلورة سياسة متوازنة تتوزّع بين التركيز على المُنافسة الاستراتيجية في مواجهة الصين وروسيا، وبين الاستمرار في التوظيف في الشرق الأوسط من خلال كبح السياسة التآمرية لإيران في المنطقة. في المقابل، وكجزء من السياسة العامة الناتجة عن هذا النهج؛ تسعى الإدارة الأميركية للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، والذي تعتبره مصلحة استراتيجية حيوية يسمح لها مجدداً بالموازنة بين التزام واشنطن بتأمين الاستقرار والأمن الإقليميين وبين حاجتها إلى التفرّغ لمُعالجة مشكلات داخلية مُلحّة (الاقتصاد وكورونا)، وإلى المنافسة المحتدمة مع الصين وروسيا. إن إعلان الرئيس بايدن أمام رئيس الحكومة بينيت أنه سيمنع إيران من تطوير قدرة نووية، أو التحول إلى قوة نووية عظمى، ركّز على تعبير محدّد وضيق وهو تطوير سلاح نووي. في هذه المرحلة إيران تُحلّل جيداً الاستراتيجيا الأميركية، ولا تسارع إلى العودة إلى الاتفاق النووي، وتعمل على تطوير قدرات تكنولوجية متطورة قادرة على استخدامها كورقة مقايضة في مفاوضات مستقبلية، وعلى تموضعها كدولة على عتبة النووي.

ضمن هذا السياق، قالت الدراسة إن على إسرائيل ترسيخ التزام الولايات المتحدة بأمنها من خلال توثيق التعاون الاستراتيجي والمُحافظة على التفوق النوعي وضمان دعمها لعمليات بناء القوة العسكرية. كما يجب على إسرائيل أن تحاول التأثير في المفاوضات في فيينا، وفي بلورة الاتفاق، من خلال العمل مع الإدارة الأميركية لا ضدّها، ومن خلال فهم سلّم الأولويات القومي الأميركي والأثمان المُحتملة للعلاقات بين الدولتين مع سيناريو مُعارضة إسرائيلية علنية لخطوات واشنطن. بالإضافة إلى ذلك، يُعزز التحرك الأميركي رصيد إسرائيل في دول الخليج ومصر والأردن في معركة كبح النفوذ الإيراني، ويُساهم في تعميق التعاون الإقليمي.

وتابعت الدراسة أنه خلال السنة الماضية ارتفعت درجة الاحتكاك بين إسرائيل وإيران على خلفية استمرار إيران في مساعيها للتأثير والتمركز في المنطقة (العراق، سورية، اليمن، لبنان) بالإضافة إلى الاشتباكات العلنية في الساحة البحرية، وأدّى التقدّم في المشروع النووي إلى وصول طهران إلى مرحلة إشكالية بالنسبة إلى إسرائيل والمجتمع الدولي. في المقابل، بلورت إسرائيل مع الولايات المتحدة بنية إقليمية للجم إيران وردعها («اتفاقات أبراهام»)، وتحرّكت ضمن إطار المعركة بين الحروب في الساحة السورية للحدّ من التمركز الإيراني، وبحسب مصادر أجنبية، دفعت قدماً بعمليات سرية في إيران أدت إلى إبطاء التقدّم في المشروع النووي.

تغيّرات جذرية في المجتمع العربي في إسرائيل

تقول الدراسة أن السنة الأخيرة انطوت على تغيّرات دراماتيكية في المجتمع العربي في إسرائيل على صعيد الأمن القومي الإسرائيلي، وبرز ذلك خلال أحداث أيار (في ظل عملية «حارس الأسوار») التي كشفت عن احتكاك عنيف بين العرب واليهود في الدولة، وتأثير غير مسبوق لسيناريوهات المعركة الفلسطينية فيما يجري وسط الجمهور العربي في إسرائيل. هذا إلى جانب تفاقُم الجريمة والعنف في المجتمع العربي، واللذين يكشفان فقدان سيطرة الدولة على أجزاء كبيرة من هذا المجتمع (وخصوصاً في الجنوب)، بالإضافة إلى تهديد انزلاق العنف على خلفية إجرامية في المجتمع العربي إلى عنف أمني (برزت بشائر ذلك في أحداث أيار). على المستوى الداخلي؛ تعكس ظاهرة العنف مشكلات أساسية تدل على عدم اندماج الجيل العربي الشاب في إسرائيل وخسارة الزعامة السياسية والجماهيرية العربية نفوذها.

وأشارت إلى أن ما يجري في المجتمع العربي يحوّله إلى تحدّ استراتيجي من الدرجة الأولى، وهذا يتطلّب رداً مُتعدّد الأبعاد. من جهة، المطلوب من الدولة بذل جهد واسع على صعيد فرض القانون، وخصوصاً في مُحاربة العصابات الإجرامية والسلاح في المجتمع العربي. من جهة ثانية، يجب تقديم جواب على الضائقة المدنية العميقة التي تشكل «مُستنقعاً» لنشوء جزء كبير من مشكلات الجمهور العربي. ضمن هذا الإطار، بالإضافة إلى زيادة تخصيص الميزانيات لمصلحة الجمهور العربي، المطلوب الدفع قدماً بمشاريع تهدف إلى تحسين وضع الجيل الشاب وكذلك العلاقة المشحونة بين الجمهور العربي وبين الشرطة وتوسيع مشاركة العرب فيها.

لبنان

تطرّقت الدراسة إلى الأزمة السياسية والاقتصادية المُتعدّدة الأبعاد في لبنان فقالت: تتسارع عمليات التفكّك السياسي التي تتجلّى في الخلل في أداء عمل وزارات الحكومة وفُقدان القدرة على الحُكم والضرر الفادح الذي لحق بنوعية حياة المواطنين (في الكهرباء والسلع الأساسية والدواء وارتفاع كبير في مستوى الفقر وغيره). وفي ظلّ هذه الظروف القاسية، يعمل حزب الله بدعم من إيران على ترسيخ وتوسيع قبضته على الدولة من خلال المساعدة الإنسانية والتزوّد بالطاقة (النفط). التدهور العام لا يمنع إيران وحزب الله من مواصلة وتسريع عمليات بناء القوة العسكرية، وخصوصاً مشروع الصواريخ الدقيقة، من أجل ترسيخ معادلة ردع في مواجهة إسرائيل، والدفع قدماً بالاستعدادات للمعركة المقبلة. صحيح أنه ليس من مصلحة حزب الله فتح مواجهة عسكرية مع إسرائيل في ضوء الوضع الصعب في لبنان والأثمان التي يمكن أن يدفعها في الساحة الداخلية، لكن احتمال التصعيد في حال حدوث سيناريو هجوم إسرائيلي استباقي ضد مشروع تعاظُم القوة في لبنان يبقى عالياً إزاء الحساسية التي يُظهرها الحزب حيال تآكل المعادلة القائمة. بناءً على ذلك؛ يتعيّن على إسرائيل لجم عملية تعاظُم القوة في لبنان حتى ولو كان الثمن القيام بمُخاطرة ضمن إطار المعركة بين الحروب في سورية. إن القيام بعملية جريئة توضح لنظام الأسد ثمن تأييده لحزب الله، وتدقّ إسفيناً بين المصلحة السورية (إعادة إعمار سورية) والمصلحة الإيرانية (بناء القوة ونقل قدرات) سيرفع من مستوى التوتر واحتمال التصعيد، ويُمكن أن يؤدّي إلى تغيير في سلوك اللاعب السوري بصورة تتماشى مع المصلحة الإسرائيلية. ضمن هذا الإطار، يُشكل التنسيق الاستراتيجي والسياسي مع الروس مصلحة حيوية، والمطلوب تعزيزه من أجل المحافظة على الحرية العملانية للجيش الإسرائيلي في هذه الساحة.

وعلى صعيد الدولة اللبنانية، وفي ضوء الأزمة العميقة والتفكّك السياسي، يجب على إسرائيل دفع المنظومة الإقليمية والدولية نحو دعم القوى المعارضة للنفوذ الإيراني والقادرة على الحدّ من نفوذ إيران المُتعاظم في لبنان ووضع قيود على تعاظُم قوة حزب الله.

يصدر قريباً عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٦٧)

سوسن زهر

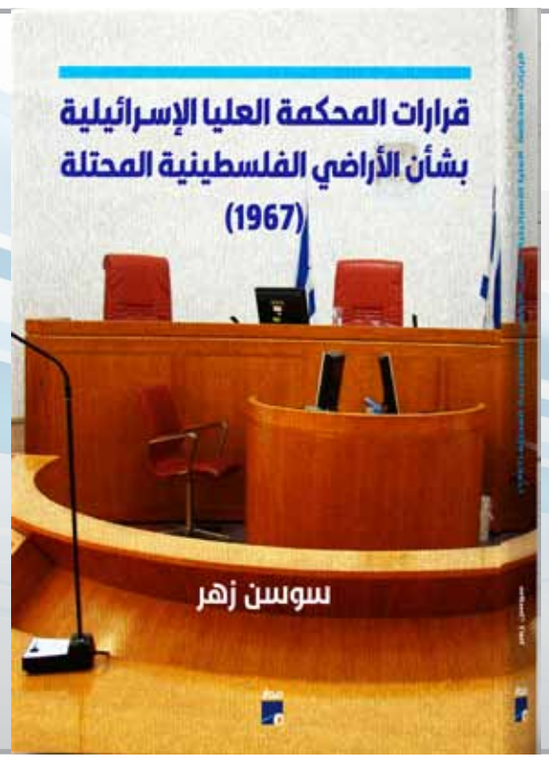

مدار
المشهد الإسرائيلي

فيلم «أوسلو» الأميركي.. فصل آخر من سينما هوليوود المادِحة للصهيونيّة!

كتب أنس إبراهيم:

قريباً من نهاية فيلم (Oslo, ٢٠٢١)، للمخرج الأميركيّ بارتليت شير، وإنتاج المخرج الأميركيّ الدّاعم للصهيونيّة، ستيفن سبيلبرغ، والذي يَروي قصّة الأحداث التي أدّت في النّهاية إلى توقيع اتّفاق أوسلو بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة وبين إسرائيل، يأتي مشهَدٌ فيهِ كلٌّ منْ شمعون بيريس (وزير الخارجيّة الإسرائيلي آنذاك)، وتيري لارسن (العامِل في معهد فافو النرويجيّ)، ومونا جول (المسؤولة في الخارجيّة النرويجيّة آنذاك وزوجة تيري لارسن)، ويوهان هولست (وزير الخارجيّة النرويجيّ آنذاك)، جَميعهم في غُرفةٍ في القصر السويديّ الملكيّ في ستوكهولم على اتّصال هاتفيٍّ مع أحمد قريع (أبو علاء)، والذي يُفتَرَض أنّه كانَ في غُرفة في تونس تضمُّ الرئيس ياسر عرفات وبقيّة أعضاء اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينية، والمُفاوضاتُ التي كانت تجري على مدى أربعة شهورٍ مُتوقِّفةٌ في تلك اللحظة على تفصيلين رئيسَين وهُما: مستقبل مدينة القُدس، واعترافُ إسرائيل بمنظّمة التحرير «صوتاً رسمياً للشعب الفلسطينيّ»، واعتراف المنظّمة في المقابل بـ «شرعيّة دولة إسرائيل وحقّها في الوجود»! يقفُ بيريس برداء النّوم ويُصرُّ على رفضِ مُناقشة مستقبل القُدس وحقّ إسرائيل بفرضِ سيادتها عليها كعاصمة موحّدة لإسرائيل، والمُفاوضات التي استمرّت لأربعة أشهرٍ توشك على الانهيار تماماً، ولكن، ثمّة حلٌّ سحريّ في جُعبة تيري لارسن من الوفد النرويجيّ، والذي يهمِسُ في أذنِ بيريس قبل خروجه من الغُرفةِ شيئاً لا نسمعهُ، ولكن لا بدّ أنّه كان شيئاً مثل: «دع مسألة القُدس للمفاوضات المستقبليّة». يعودُ بيريس ويقول: «من أجل الغُموض البنّاء، سنترك مسألة القُدس لتُحدَّد مستقبلاً من خلال المفاوضات الثنائيّة»، فيقولُ قريع الذي ينتظر على الهاتف: «ونحنُ نعترف بشرعية وجود دولة إسرائيل»، فيردُ بيريس قائلاً: «ونحنُ نعترف بمنظّمة التحرير صوتاً رسمياً للشعب الفلسطيني»، وأخيراً يقول قريع: «نحن نقبل الاتفاقية»، فيُجيبُ بيريس بالمثل ويمشي ليخرج من الغُرفة قبل أن يوقفهُ صوتٌ غريبٌ يصدُرُ من سمّاعة الهاتف، كان صوتاً أقربُ إلى صوتِ عويلٍ، وهمهمةٍ وبُكاء. «أبو علاء، ما هذا الصّوت؟»، يسأل لارسن النرويجيّ، فيُجيبهُ أبو علاء: «إنّهم يبكون، جميعهم، لم يتخيّلوا أبداً أن يعيشوا ليروا هذا اليوم»!

الطّريق إلى «أوسلو»

في لقائه الأوّل مع يوسي بيلين، نائب وزير الخارجيّة الإسرائيليّ آنذاك، يُقدّمُ تيري لارسن نموذجه التفاوضيّ القائم على المُحادثة الحميميّة بين أشخاصٍ يوضعون في غرفةٍ واحدةٍ مع بعضهم تُجبرهُم على رؤية الآخر إنساناً وليسَ عدواً؛ أيّ «أنسنَة» الآخر العدوّ كأساسٍ للمفاوضات بين أيّ طرفين. يقتنعُ بيلين بنموذجِ لارسن التفاوضيّ، ويُعطِيهِ الضّوء الأخضر غير الرّسميّ للبدءِ بتطبيق نموذجه التفاوضيّ، فتجتمعُ زوجتهُ، مونا جول، المسؤولة في الخارجيّة النرويجيّة، بأحمد قريع في لندن، وتعرض المُساعدة الاقتصاديّة النرويجيّة للشعب الفلسطيني في مُقابل جلوسه على طاولة مفاوضات مُباشرة مع مفاوضٍ إسرائيليّ. بهذا العرض الأوّلي، والذي يُؤسِّسُ لمعالجَة اقتصاديّة للقضيّة الفلسطينيّة، يختصِرُ الفيلم القضيّة الفلسطينيّة في إشكاليّة اقتصاديّة لجماعةٍ من النّاس تعيشُ في منطقةٍ جغرافيّة اسمُها غزّة والضفّة الغربيّة، ويبحَث أفرادها عن دولةٍ تُعالِجُ لهم مُشكلاتهم الاقتصاديّة وتجمَعُ القُمامة والضّرائب الفلسطينيّة.

يلتقِي قريع أوّلاً بالبروفيسور هيرشفيلد، ولاحقاً، يتمّ تنظيم اللقاء السرّي الأوّل بين كلّ من هيرشفيلد ومُساعده، وبين أحمد قريع وحسن عصفور، الذي يظهر في الفيلم ليمثّل شخصيّة الفلسطينيّ الغاضب والعنيد- والذي سيرقُّ مع مرور الوقت ويبدأ بالضّحِك مع «الإنسان» الصهيونيّ- في قصرٍ نرويجيّ في منطقةٍ نائيّة تضمنُ الخصوصيّة. في ذلك القصر، ستتكرّر اللقاءات بين الوفد الفلسطينيّ الذي يظلُّ محصوراً في قريع وعصفور، والوفد الإسرائيليّ الذي يزدادُ إلى أربعة أفرادٍ من بينهم مستشار الحكومة الإسرائيليّة القانوني جو زينغر ومفاوضٍ من وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة. وبينما تظهرُ الشخصيّات الإسرائيليّة تباعاً، من يوسي بيلين، إلى المفاوضين الأربعة، وأخيراً ظهور شمعون بيريس، تظلّ الشخصيّة الفلسطينيّة محصورة في شخصيّة حسن عصفور الذي لا يتكلّم كثيراً، وشخصيّة أحمد قريع التي يعرضها الفيلم بأنها أقربُ إلى الكاريكاتوريّة منها إلى الواقعيّة؛ أي الشخصيّة التي تعمَدُ إلى الإضحاك، وتعتمدُ في تمثيلها على الأداء المسرحيّ المُتقلّب، لتؤكّد على غَرابة الشخصيّة العربيّة مُقابل طبيعيّة الشخصيّة الإسرائيليّة. فالشخصيّة الإسرائيليّة تظهر مُتفوّقة، أوروبيّة بلكنتها الإنكليزيّة الطبيعيّة، ومُسيطِرة، عالِمة ومُدقّقة، عقلانيّة، وغير عَنيفةٍ على الإطلاق، وبينما يندفع قُريع وعصفور بين الحين والآخر غاضبَين ليهجُما على المفاوض الإسرائيلي، يظلُّ الإسرائيليّ هادئاً محافظاً على توازنهِ واتّزانه الذهنيّ والجسمانيّ، وبينما تظهر الشخصيّة العربيّة منفعلة، بلكنة إنكليزيّة ركيكة، وجاهلة في بعض الأحيان؛ فالمفاوض الإسرائيليّ يردُّ على انفعال قريع بسبب سؤاله عمّا إذا كانت السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ستجمع القمامة والضّرائب من المستوطنات الإسرائيليّة، بالقول إنّكم تطلبون إنشاء حكومة، وهذا ما تفعله الحكومة، تجمع القمامة والضّرائب، ويجب أن نعرف أيّ نوع من الحكومة ستشكّلون.

لا يستندُ الفيلم إلى مصدر توثيقيّ تاريخيّ لمجرياته، بل يستندُ إلى مسرحيّة «أوسلو» للكاتب الأميركيّ جاي تي روجرز، ولذلك، ليسَت الحَقيقةُ هي الشّاغِل لهذه المَقالة، بل التّمثيلُ الغربيّ لكلٍّ من الشخصيّة الفلسطينيّة والشخصيّة الصهيونيّة، وهو التّمثيلُ المنحازُ للرواية الصهيونيّة والتمثيل الصهيونيّ للفلسطينيّ. وإضافةً إلى التّمثيل، ثمّة إشكاليّة الانحياز الأوروبيّ للصهيونيّة، أو على الأقلّ، انعِدامُ الفهم المُطلق المتبوع برغبة اعتباطيّة في «تغيير العالم» لمجرّد الرّغبة في ذلك أو بسبب حادِثةٍ ما. فعند سؤالها عن السّبب الذي يدفعها هي وزوجها لارسن لترتيب هذه اللقاءات بين الوفدَين، قالت مونا إنّها تفعلُ ذلك بسبب حادِثةٌ حصلت معها وشهدت عليها أثناء وجودها في قطاع غزّة، وكانت بينَ شابٍ فلسطينيّ وجد نفسه أمام جنديّ إسرائيليّ يصوّبُ نحوه بندقيّته، وللحظةٍ بدت عليهما ملامحُ القلق والتردّد والشّعور بأنّهُما يرغبان في أن يكونا في أيّ مكانٍ عدا هذا المكان في هذه اللحظة بالذّات. وذلك قبل أن يظهر جنديّ إسرائيليّ آخر ويطلقُ الرّصاص على الفتى الفلسطينيّ ويرديه قتيلاً، وفي تلك اللحظة شعرت بملامح الإحباط والتشوّش على وجه الجنديّ/ الفتى الإسرائيليّ الذي لا يزال يصوّب بندقيّته وهو في حالةٍ من الصّدمة. «العالم نفضَ يديهِ من صراعكما»، تقول مونا للوفدين الفلسطينيّ والصهيونيّ بعد أن وصلا إلى طريقٍ مسدود، وتُكمل: «هذه هي فرصتكما، إمّا الآن أو حرب إلى الأبد، لن يأتي أحدٌ آخر لمساعدتكما، فالعالم نفض يديه من صراعكما لأنّه لا يرى أمَلاً في حلّه».

إذن؛ هي الرَّغبة الأوروبيَّة لزَوجَين أوروبيين نرويجيين يُريدان تقديم يدَ العون والنُصح لشعبَين عن طريق وضع أربعةٍ منهم في غرفةٍ مُغلَقةٍ وإجبارهم على التوصّل إلى اتفاقِ سلامٍ اقتصاديٍّ وأمنيٍّ بحت «لإنهاء دورات العُنف اللانهائيّ» المستمرّ في تلك البُقعَة الجغرافيّة من العالم التي لا يُشارُ إليها على اللسان الأوروبيّ بفلسطين، بل بإسرائيل أو قطاع غزّة أو أريحا. ضمن هذا المنطق، يُجرّدُ الفيلم الصّراع من سياقه الاستعماريّ، ويُحوّلُ قضيّة استعمارٍ إلى مجرّد دورة عنفٍ لانهائيّ لا بدّ من إنهائها اقتصادياً وتنموياً، واحتواءِ العربيّ الغاضبِ من خلال الاعتراف له بحقّه في الوجود، ومنحه قطعة أرضٍ صغيرةٍ يحلُمُ بها منذُ عقودٍ ليبني عليها سُلطتهُ الأمنيّة والاقتصاديّة التي يبكي لأجلها على الهاتف.

هذا المنطق مؤسِّسٌ لتمثيل الشخصيّة الإسرائيليّة بوصفها شخصيّة أوروبيّة مُتحضِّرة و«متورِّطة» في احتلال منطقة جغرافيّة «لا تريدُها أصلاً». فالدّعاية الصهيونيّة التي ظهرت منذُ بداية استعمار الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة منذ العام ١٩٦٧، هي أنَّ الاحتلال كان ضرورةً لا بدَّ منها للحفاظ على أمن وسيادة دولة إسرائيل، وأنَّ السّلوك الأمنيّ القمعيّ للجيش الصهيونيّ، هو سُلوكٌ يُجبَرُ عليه الجنديّ الصهيونيّ المتفوّق أخلاقياً من قبل العربيّ الهمجيّ الذي يُهاجِمُ المستوطن وينتفضُ بين الحين والآخر ضدّ الاحتلال؛ هو منطِقٌ يمكنُ اختصارهُ بعبارة: «انظُروا ماذا فعلتُم بنا، لقد حوّلتمونا إلى قتَلة»؛ وهي عبارة قيلت ولا تزالُ تقال بطُرُقٍ مختلفة على اللسان الصهيونيّ الذي يُحمّل الفلسطينيين مسؤوليّة قتلِهم وتحويلهم الجنود الإسرائيليين إلى قتَلَةٍ بسبب تمرّدهم وعصيانهم.

وهذه هي الدّعاية التي كانت حاضرة في الفيلم؛ أيْ «الأمن مُقابل السّلام»، مُعضِلة رابين بين السّماح لعمّال قطاع غزّة بالعمل في إسرائيل وبين ضرورة تكسير عظامهم لتمرّدهم على الاحتلال، وادّعاء الصهيونيّة التاريخيّ بأنّ الفلسطينيين هم من أجبروا العصابات الصهيونيّة على طردهم ببدئهم الحرب ومهاجمة المستوطنين، وبذلك يسقُطُ حقّ العودة عن الفلسطينيين الذين «خرجوا» من أراضيهم نتيجةً لظروف الحرب، وليس نتيجة لمخطّط تطهيرٍ عرقيٍّ شامِلٍ؛ نُفِّذَ بصورةٍ منهجيّة قبل وخلال وبعد حرب العام ١٩٤٧-١٩٤٨.

سينما مديح الصّهيونية

ينتَمي الفيلم إلى سينما هوليوود المادِحة للصهيونيّة؛ وهي السّينما التي تُراوحُ بين تقديم الإسرائيليّ بوصفهِ بطَلاً وبينَ تقديمهِ بوصفهِ إنساناً متفوّقاً أخلاقياً على عدوّه الفلسطينيّ والعربيّ الذي تُراوح بين تقديمهِ بوصفهِ ساذَجاً مسكيناً وبينَ تقديمه بوصفهِ متطرّفاً إرهابياً.

لكنّ الفيلم لم يفشَل في تمثيل الواقع، فثمّة اختلافٌ جذريّ بين الفشل في إدراك البنية الاستعماريّة المؤسّسة للكيان الصهيونيّ والتي تجعلهُ آلة استيطانيّة ضخمة تُوظّفُ كلّ مكوّناته المجتمعيّة، الثقافية، البشريّة، الأيديولوجيّة والميكانيكيّة لخدمة هذه الآلة، وبين التّفكير الغربيّ بإسرائيل كجزءٍ من نسيجها المعرفيّ والثقافيّ الطّبيعيّ، مقابل التّفكير بالعربيّ الفلسطينيّ كآخَرٍ غرائبيّ وهمجيّ.

ففي الحالة الأخيرة؛ يظهر الإسرائيلي الصهيونيّ طبيعياً، بينما يظهر العربيّ شاذّاً، وتُدمَجُ الصهيونيّة بعفويّة في الثقافة الغربيّة، بل تظهر كثقافة غربيّة تُكافِحُ ضدّ الغرائبيّة الهمجيّة الشرقيّة، كِفاحاً متفوّقاً وكاسحاً في بعض الأحيان.

كما تظهرُ مُتكلّمة، على النّقيض من الشخصيّة الفلسطينيّة الصّامتة، وإن تكلّمت، فهي تفعل ذلك بلكنتها الغريبة. لذلك ظهر رابين متكلّماً في خطابه المُلقى في حديقة البيض مُخاطباً الفلسطينيين بدعوتهم إلى السّلام، بينما ظلّ ياسر عرفات في الخلفيّة صامتاً، حتّى ظهر أخيراً في مقطعٍ ينعى فيه رابين، بطلَ السّلام الإسرائيليّ، ببضع كلماتٍ معدودة. ولذلك طَغى حُضور الشخصيّة الإسرائيليّة على حُضور الشخصيّة الفلسطينيّة طوال الفيلم، وكانت لغتها أشدُّ دقّة، وصلابةً، وأكثر بَلاغةً من لغة الفلسطينيّ المُنفعلة بلكنتها الغرائبيّة.

ولكن من بين عديد الأفلام التي أُنتِجَت وخلقت صورة مشوّهة للفلسطينيّ، يمكنُ القول إنّ فيلم «أوسلو» أكثرُها تشويهاً وأقلُّها فَهماً للقضيّة الفلسطينيّة؛ ففي نهاية الفيلم تتكلّمُ مونا، الدبلوماسيّة النرويجيّة، بنبرةٍ متأسّفةٍ على فُرصةٍ ضائعةً للسّلام، ومع ذلك، فُرصة كان لا بدّ من خلقِها في لحظةٍ تاريخيّة ما. فُرصةٌ انتهت، بحسَبِ الفيلم، باغتيال إسحق رابين على يد متطرّفين إسرائيليين، وبمُقاومةٍ «متطرّفة» من كلا الجانبين لأيّ إمكانيّة لتحقيق السّلام. لكنّها، أيّ الفُرصة نفسها وما نتَج عنها حتّى اللحظة، هي التي حكمَتْ على الشعب الفلسطينيّ أن يُعانِي واقعاً قمعياً مُركّباً.

تقارير: إسرائيل ستتعرّض لهزّة أرضية عنيفة تُشكّل خطراً جدياً على أمنها ومناعتها القومية ولكنّها غير مُستعدّة لمواجهتها!

كتب سليم سلامة:

يكاد لا يخلو أيّ من التقارير السنوية التي يُصدرها مكتب «مراقب الدولة» في إسرائيل ويُلخّص فيها المشكلات الأساسية الأهمّ التي تُعاني منها إسرائيل في مختلف المجالات، سواءً الاستراتيجية أو الخدماتية الحياتية، وكذلك القصورات الأبرز والأخطر في عمل الأذرع السلطوية المختلفة ومنظوماتها المتعدّدة، من فصل يتكرّر في كل تقرير سنوي يُعالج مدى «جهوزية دولة إسرائيل لمواجهة هزّة أرضية قوية». حتى أنّ مُراقب الدولة السابق، القاضي (المتقاعد) يوسف شابيرا، أصدر في تموز ٢٠١٨ «تقريراً استثنائياً خاصاً» حول الموضوع تحت عنوان «جهوزية الدولة لهزّة أرضية - البنى التحتية القومية والأبنية»، وذلك على إثر تحذيرات كثيرة صدرت عن خبراء إسرائيليين أكّدوا أن «وقوع هزة أرضية قوية في إسرائيل هي مسألة وقت، لا غير»، وذلك عقب تعرّض إسرائيل يوم ٤ تموز ٢٠١٨ إلى ست هزّات أرضية خفيفة واثنتين أُخريين، ارتداديتين، في غضون أقل من ٢٤ ساعة.

الآن، وعلى خلفية الهزة الأرضية القوية (بقوة ٧,٢ درجة على سلم ريختر) التي ضربت جزيرة هاييتي في الرابع عشر من آب الأخير وأوقعت نحو ٣٠٠٠ قتيل وآلاف الجرحى وأكثر من ٣٠,٠٠٠ مشرّد فقدوا بيوتهم (كانت هاييتي تعرّضت لهزّة أقوى في العام ٢٠١٠ أوقعت أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ قتيل)، عاد الحديث عن احتمال تعرّض إسرائيل إلى هزة أرضية قوية جداً والانشغال بمدى استعدادها لمواجهة مثل هذا الوضع الذي يعتبره الخبراء «خطراً جدياً على المناعة والأمن القوميين الإسرائيليين»، حسبما ورد في عنوان المقالة الخاصة التي كتبها د. أريئيل هايمان، الباحث الكبير في «معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي»، عالم الجيولوجيا وأستاذها في «الجامعة العبرية» في القدس والباحث الكبير السابق في «معهد الجيولوجيا الإسرائيلي».

هزّات أرضية عديدة وحتمية وقوع المدمّرة

الهَزَّة الأَرْضِيَّة، أو الزّلزال، ظاهرة طبيعية عبارة عن اهتزاز أو سلسلة من الاهتزازات الارتجاجية المُتتالية لسطح الأرض، تحدث في وقت لا يتعدى ثواني معدودة، تنتج عن حركة الصفائح التكتونية (الصخرية) في القشرة الأرضية. ويُسمّى مركز الزلزال «البؤرة»، ثم يتبع ذلك ارتدادات تُدعى أمواجاً زلزالية، أو هزّات أرضية ارتدادية. وفي هذا السياق، يُؤكد علماء وخبراء الجيولوجيا في إسرائيل؛ «بين أيدينا ما يكفي من المُعطيات الجيولوجية التي تؤهلنا للجزم، بكل تأكيد، بأن هزّة أرضية مُدمّرة وعلى نطاق واسع جداً سوف تحدث في إسرائيل». ومع ذلك، «ليس في وسع العلماء تحديد موعد حدوث هذه الهزّة»، إلّا أنّ «المؤكد، أيضاً، أن الأضرار التي ستنجم عن هذه الهزّة ستكون جسيمة وفادحة جداً، سواء في الأرواح أو في الممتلكات، وسيلحق ضرر كبير وعميق جداً بالمناعة القومية الإسرائيلية».

مكمن الخطر الكبير، كما يُحدّده العلماء، هو في موقع إسرائيل فوق الشق الجيولوجي السوري - الأفريقي وما تتعرّض له جرّاء ذلك من آثار الاحتكاكات الحاصلة بين اللوح التكتوني الأفريقي واللوح التكتوني الأوروبي، وخصوصاً الاحتكاك الناجم عن حركة اللوح التكتوني العربي، إلى الشرق من إسرائيل، واللوح الأفريقي، الذي يشمل إسرائيل أيضاً. فعلى امتداد حدود هذين اللوحين التكتونيين، من البحر الأحمر في الجنوب، مروراً بغور الأردن وحتى تركيا شمالاً، وقعت، ولا تزال تقع، هزّات أرضية كثيرة جداً، كان بعضها قوياً ومُدمّراً. وعلى مدار مئات السنوات الأخيرة، تعرّضت هذه المنطقة لهزّات أرضية عنيفة، ابتداءً من العام ١٧٥٩، ثم ١٨٣٧، ثم ١٩٢٧، أسفرت كل منها عن مئات القتلى وأضرار واسعة، على الرغم من قلة عدد السكان والمباني، نسبياً. على سبيل المثال، ألحقت الهزة التي حدثت في العام ١٩٢٧ أضراراً بالغة بمدن عديدة أبرزها القدس، أريحا، الرملة، نابلس وطبريا وأسفرت عن مقتل ٥٠٠ شخص على الأقل، من بينهم ١٣٠ في القدس وحدها، إضافة إلى إصابة ٤٥٠ شخصا وتضرّر ٣٠٠ منزل، بدرجات مختلفة وصلت حد انهيار بعضها انهياراً تاماً.

أما الهزة الأرضية الأقوى التي وقعت في إسرائيل، وفي المنطقة عموماً، فكانت في ٢٢ تشرين الثاني العام ١٩٩٥ وبلغت قوتها ٧,٢ على سلّم ريختر، وكان مركزها في خليج إيلات، على بُعد ١٠٠ كيلومتر إلى الجنوب من مدينتي إيلات الإسرائيلية والعقبة الأردنية. ونظراً لبُعد مركز الهزّة الكبير، نسبياً، عن المناطق المأهولة بالسكان، فقد كانت أضرارها محدودة، سواءً في الأرواح أو في الممتلكات، وشملت انهيار فندق في إيلات كان في طور البناء وتصدّع الشوارع وعدد من المباني السكنية، بينما تكبّدت القرى الصغيرة النائية في سيناء والسعودية الجزء الأكبر من الأضرار.

وخلال الفترة الأخيرة، التي تقلّ عن شهرين وتمتدّ من مطلع آب الماضي حتى ٢٦ أيلول الأخير، وقعت في إسرائيل ٣١ هزّة أرضية كانت أخفّها بقوة ٢ درجة على سلّم ريختر وأقواها بقوة ٣,٣ على السلّم نفسه، وفق قياسات وتسجيلات «المعهد الجيولوجي الإسرائيلي»، كما هي منشورة على موقعه الرسمي على الشبكة العنكبوتية.

تختلف وتيرة حدوث الهزّات الأرضية من مكانٍ إلى آخر؛ ففي المناطق التي تمتاز فيها حركة أجزاء غشاء الكرة الأرضية بالبطء أو الاعتدال، كما في حالة الشقّ السوري - الأفريقي، يتطلّب تجمّع قدر كافٍ من الطاقة الجوفية المُسبّبة للهزّة إلى مئات السنين. فعلى امتداد الشق السوري - الأفريقي الذي يبلغ طوله نحو ١٠٠٠ كيلومتر، ثمّة أجزاء لم يحصل فيها أي تحرّك منذ ما يزيد عن ٥٠٠ سنة. والحديث يجري هنا بالتحديد عن الجزء الممتدّ من منطقة البقاع اللبنانية حتى جنوب البحر الميت. ومن المعروف، جيولوجياً، أنه كلما مرت فترة زمنية أطول بعد حدوث هزة أرضية عنيفة، كان احتمال حدوث هزة أخرى عنيفة أكبر. بالبناء على هذه المعطيات؛ يأتي تأكيد الخُبراء على أنّ هزّات أرضية عنيفة ستضرب إسرائيل لا محالة، وستكون بقوة تلك التي وقعت في الماضي، على الأقل، وربّما بقوة أكبر.

خطر جدّي على أمن إسرائيل ومناعتها القومية

يؤكّد هايمان في مُستهل مقالته، التي نُشرت في العدد الأخير (رقم ١٥٢١/ ٣٠ أيلول ٢٠٢١) من «مباط عال» الصادرة عن «معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي» (جامعة تل أبيب)، أنّ الهزة الأرضية التي ضربت هايتي، كما الهزّات الأرضية التي ضربت دولاً أخرى في العالم خلال السنوات الأخيرة (تركيا، إيطاليا، اليابان وغيرها) «تُحتّم على إسرائيل مواجهة عدد من الأسئلة الحيوية والجوهرية»، انطلاقاً من حقيقة أن «الهزّة الأرضية المُدمرة في دولة إسرائيل ليست سوى مسألة وقت»- ليست سؤال «هل ستقع؟»، وإنما هي سؤال «متى ستقع؟»- بما تنطوي عليه من خطر جسيم على المناعة القومية لا يقلّ؛ بل يزيد، عن المخاطر والتهديدات الأمنية المختلفة»، ثم يُحذّر من أنه «بالرغم من أن حدوث الهزّة الأرضية يُشكّل خطراً جدياً على أمن إسرائيل ومناعتها القومية، إلّا أن الموارد المرصودة للاستعداد لها هي أقل بكثير من تلك المرصودة للاستعداد لمواجهة تهديدات ومخاطر أخرى، بما في ذلك جائحة كورونا والسلاح النووي الإيراني»!

السيناريو المُعتمد في التقديرات الإسرائيلية الرسمية للهزّة الأرضية المُدمرة التي يجزم خبراء الجيولوجيا بحتمية وقوعها في إسرائيل، في موعد ما لا يستطيع أحد توقّعه أو تكهّنه، هو ذلك الذي عُرض على لجنة الشؤون الأمنية والخارجية التابعة للكنيست الإسرائيلي في العام ٢٠١٦ ولم يجرِ عليه أي تعديل منذ ذلك الحين. يتضمّن هذا السيناريو توقّعات بسقوط نحو ٧٠٠٠ قتيل؛ عشرات آلاف المصابين (أكثر من ٤٦,٠٠٠ مصاب، بدرجات إصابة مختلفة تتراوح بين خفيفة وخطيرة)؛ تدمير وانهيار بُنى تحتية عديدة (الطرقات، الجسور والشوارع، شبكة الكهرباء، شبكة المياه، شبكات الاتصال وخطوط الهواتف وغيرها)؛ انهيار وتدمير عشرات آلاف المباني (٢٩,٠٠٠) تدميراً تاماً وتضرّر مئات آلاف المباني الأخرى (٢٩٠,٠٠٠ مبنى) السكنية وغيرها، إضافة إلى إخلاء مئات آلاف المواطنين من منازلهم (نحو ٢٠٠,٠٠٠ شخص). أمّا المستشفيات، فإن لم تنهار هي نفسها وتتدمّر، فستكون عاجزة عن استقبال الكمّ الهائل من المصابين وتقديم العلاج اللازم والضروري لهم بصورة كافية ولائقة.

وفق هذا السيناريو، سوف تدخل دولة إسرائيل في حالة من «الكارثة المستمرة»، كما يصفها هايمان، بينما تقف المنظومات السلطوية المختلفة في حالة عجز، كلّي أو جزئي، عن احتواء الأحداث القاسية ومعالجتها. ورغم وضوح هذا السيناريو وتبعاته، إلّا أن السلطات المختلفة في دولة إسرائيل لا تُخصّص - برأي هايمان ومراقب الدولة - ما يكفي من الوقت والجهد والموارد للاستعداد لمواجهة هذا التهديد الخطير.

وفي هذا السياق، يتم إيراد العينات التالية التي تعكس هذا التقصير وتدل عليه: * لا يوجد في إسرائيل أيّة هيئة تنسيقية تتولّى مهمّة تنظيم وتنسيق الأداء الدولاني في إدارة الأزمات والكوارث الوطنية، وبضمنها الهزات الأرضية، بحيث تكون هذه الهيئة صاحبة المسؤولية الأساسية والحصرية، ومخوّلة وتمتلك الصلاحيات اللازمة لضبط التنفيذ في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة، بما في ذلك صلاحيات التنفيذ على مؤسسات الدولة، المرافق الاقتصادية والمواطنين؛ * الجسم الرسمي المسؤول عن الاستعداد للهزات الأرضية في إسرائيل هو اللجنة الوزارية الخاصة بهذا الموضوع، لكن هذه «اللجنة الوزارية»، التي يترأسها وزير الدفاع عادة، لم تلتئم منذ العام ٢٠١٤؛ * لدى دولة إسرائيل «منظومة أمنية مرموقة، غنيّة بالميزانيات والموارد ومتعدّدة الأذرع»، كما يقول هايمان، لكن في المقابل «في دولة إسرائيل ثمّة عاملان اثنان فقط في مجال الهزّات الأرضية - مدير لجنة التوجيه لاستعدادات دولة إسرائيل للهزّات الأرضية ومساعدته- وهما الوحيدان اللذان يعملان في مجال استعداد الدولة للهزات الأرضية، بوظيفة كاملة»! بين أعضاء «لجنة التوجيه» هذه ممثلون عن وزارات حكومية مختلفة وعن مؤسسات بحثية، مع العلم أن ثمّة أجساماً أخرى تهتم بهذا المجال، من بينها معاهد أبحاث (المعهد الجيولوجي)، جامعات، قيادة الجبهة الداخلية وغيرها، «لكن هذه كلّها تعمل في المجالات المختلفة ولا تضطّلع بأية مسؤولية عامة عن الاستعداد للهزات الأرضية»؛ * القرارات المختلفة بشأن رصد الميزانيات اللازمة لتقوية المباني القديمة والمحتاجة إلى تقوية لم تخرج إلى حيز التنفيذ، فعلى سبيل المثال، كانت الحكومة الإسرائيلية قد قرّرت، قبل سنوات، رصد خمسة مليارات شيكل لتقوية مبانٍ مختلفة، استعداداً لهزّة أرضية مُحتملة. ولكن، في آب ٢٠٢٠، أبلغت وزارة البناء والإسكان اللجنة البرلمانية لرقابة الدولة أن ما تم تحويله لهذا الغرض فعلياً هو مبلغ لا يزيد عن سبعة ملايين شيكل فقط! أما قانون الميزانية العامة للدولة للعام الجديد، ٢٠٢١ - ٢٠٢٢، والذي من المُنتظر أن يُصادق عليه الكنيست قريباً، فليس فيه أي ذِكر لأي شيء يتعلّق بالهزّات الأرضية والاستعداد «القومي» لها!

وبالرغم من كون الهزّة الأرضية المدمرة تهديداً مُرجّحاً بدرجة عالية، بل يمكن القول إنه مؤكّد، لأمن إسرائيل ومناعتها القومية»، إلّا أن «الموارد المُخصّصة لمواجهته ومعالجته هي أقل بكثير من الموارد المُخصّصة لمواجهة ومعالجة تهديدات أخرى، بما فيها جائحة كورونا والخطر الإيراني»! ذلك أن هذه الكارثة الطبيعية المُتمثّلة في الهزّة الأرضية تنطوي على قدرة تدميرية، في الأرواح والممتلكات، تفوق بكثير أيّة قدرة تدميرية أخرى تُنسب إلى تهديدات أخرى يُقال إنها تُحدق بإسرائيل، بما في ذلك جائحة كورونا والمواجهة العسكرية المُحتملة مع إيران؛ وتشكّل حالة «الكارثة المستمرة» هذه تحدّياً كبيراً وجوهرياً للمناعة القومية الإسرائيلية، وخصوصاً في سياق القُدرة على حفظ استمرارية الأداء الوظيفي في مؤسسات الدولة وأذرعها السلطوية المُختلفة خلال الحدث نفسه، ثم القدرة على التعافي والعودة إلى الأداء العادي المُنتظم بعد انتهائه وانتهاء تبِعاته المباشرة.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي